٣٠٠٠٠٠٥

مجلة جامعة أم القرى

مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة

السنة الثالثة العدد الخامس العام ١٤١١ هـ

مجلة جامعة أم القرى السنة الثالثة العدد الخامس العام ١٤١١ هـ

١٠-٥٠٠٠٠٠٣

اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف
« دراسة بالعينة »*

د. محمد مصلح الشمالي**

* المؤلف يتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأساتذة فهد عويض الثبيتي وسلطان أحمد الثقفي وعبد الكريم عبيد الله الشمالي وسعيد جار الله المالكي وعبد الله سعيد السفياني وعيد مخضور الحارثي على التكرم بالمساعدة في جمع معلومات هذا البحث .

** أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا بجامعة أم القرى حصل على الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا سنة ١٩٨٦ . له عدة أبحاث منشورة .

ملخص البحث

دراستنا هذه عن اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف خلال الأربعين السنة الماضية . وتعتمد على معلومات مستحصلة من عينة من قرى المنطقة عن عدد من هاجر من سكان هذه القرى وعدد من لم يهاجر وتاريخ مغادرة القرية إضافة إلى عدد من المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية وأسباب مغادرة القرية والمدن التى استقر بها المهاجرون وعلاقتهم بقراهم .

وتشير نتائج الدراسة إلى تسارع معدلات الهجرة الريفية ابتداء من أوائل الثمانينات الهجرية من القرن الماضي لتبلغ قمتها في منتصف التسعينات ثم تبدأ في التناقص التدريجي بعد ذلك .

ومن نتائج الدراسة أيضا استحواذ مدينة الطائف على غالبية المهاجرين الريفيين وبروز العمل كسبب رئيسي لمغادرة القرية . وبمقارنة صفات المغادرين للقرية الإجتماعية والإقتصادية بصفات من لم يغادرها تبين وجود انتقائية في عملية الهجرة ، فالذين يختارون مغادرة القرية يمتازون بأنهم أصغر سنا وذوى أسر افرادها أقل عدداً كما أنهم أيضا أعلى دخلاً . ويعمل غالبية المهاجرين إلى المدن وأقل من نصف من بقى من سكان القرى في جهات حكومية وتتصدر الوظائف الفنية والإدارية قائمة المجالات التى يعمل بها المهاجرون في حين تتصدر الزراعة مجالات عمل غير المهاجرين . وتوضح الدراسة أيضاً وجود ترابط بين أبناء القرى المستقرين في المدن وقراهم يتمثل في زيارتهم لها بمعدل مرة في الشهر كمتوسط عام .

اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف
« دراســـة بالعينـــة »

١ ـ مقدمـــة :

تواجه المهتمين بالدراسات السكانية وخصوصا الهجرة الريفية إلى المدن مشكلة النقص في البيانات والمعلومات الضرورية لاجراء هذه الدراسات . فلا شك أن النقلة الحضارية التى مرت بها المملكة العربية السعودية خلال العشرين سنة الماضية قد واكبتها تحولات كبيرة للسكان من الأرياف والبادية إلى المدن . هذه التحولات رغم ادراكنا لها واعترافنا بها إلا أننا لا نستطيع تحديد معالمها التفصيلية بسبب عدم توفر الاحصاءات والمعلومات التى توضح التغيرات في معدلات الهجرة زمانيا ومكانيا . كما أننا لا نعرف إلا القليل عن صفات المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية وأسباب هجرتهم والمدن التى هاجروا اليها والمهن التى عملوا بها . وازاء هذا الوضع تعتمد دراسات الهجرة على ما يتوفر لها من تقديرات عامة اتت من مصادر مختلفة تتفاوت احيانا فيما بينها .

وتأتى معظم الاحصاءات المتوفرة حاليا من المنشورات التى تصدرها بعض الجهات الحكومية كوزارات التخطيط والشئون البلدية والقروية والعمل والمالية والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وبعض المصادر الأخرى . وتمثل هذه الاحصاءات أرقام عامة عن نسب سكان المدن والأرياف على مستوى المملكة أو المناطق الرئيسية بها لفترات زمنية غير منتظمة . أما الدراسات التى أجريت على عمليات الهجرة والتحضر فهى قليلة . ومن أحدث هذه الدراسات وأكثرها تعمقا دراسة السريانى (١٩٨٩) ، حيث جمع المؤلف شتات معلومات متفرقة من مصادر عدة وتتبع مسار عمليات التحضر في المملكة منذ نشأتها في بداية القرن الميلادى الحالى وحتى الآن . كذلك فقد حظى موضوع استقرار البدو الرحل باهتمام الباحثين فكتبت ابحاث حول هجر البدو في مناطق المملكة الوسطى والشمالية حيث اشتمل الاهتمام على النواحى الاجتماعية والتاريخية والجغرافية لهذه الهجر (الشامخ ، ١٩٨٣ م ، المسلم ١٤٠٦ هـ ، أيوب ١٩٦٢ م) ، وشكلت الهجرة من الريف أجزاء من دراسات أخرى اهتمت أيضا بموضوع تغيير سكن

المهاجرين في المدينة ونوعية مساكنهم واحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمن هذه الدراسات دراسة (AL-Thubaity,m1981) عن مدينة الطائف ودراسة (AL-Sheihk, 1977) عن مدينة الرياض . ولم تحظ الجوانب الاجتماعية ووسائل تأقلم المهاجرين الجدد إلا بالقليل من الاهتمام (خليفة ١٤٠٦ هـ) .

وبذا نرى أن المجال لا يزال مفتوحا للدارسين للتعرف على خصائص الهجرة الريفية إلى المدن ، وبصفة خاصة فإن السنوات الثلاثين الماضية تستحق أن يركز عليها لعلمنا بوجود هجرة حثيثة خلال هذه الفترة .

ودراستنا هذه عن اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف ، والدراسة مبنية على نتائج عينة أخذت من قرى المنطقة تم التعرف من خلالها على الأسر التى هاجرت والأسر التى لم تهاجر حيث حصلنا على معلومات عن تاريخ الهجرة ومحطات المهاجرين . وعلاقتهم بقراهم وصفاتهم الاجتماعية والاقتصادية .

والدراسة مقسمة إلى عشرة أجزاء بما فيها المقدمة والاستنتاج . ففي الجزء الثاني نحدد مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها . وفي الجزء الثالث نتعرف على منطقة الدراسة وطريقة جمع المعلومات . وفي الجزء الرابع نبدأ في اعطاء أولى نتائج الدراسة حيث نتعرف على معدلات الهجرة خلال الاربعين السنة الماضية . ونتطرق إلى محطات المهاجرين وتنقلاتهم في الجزء الخامس من الدراسة . أما أسباب الهجرة من المدن إلى القرى فهى موضوع الجزء السادس ، وفي الجزء السابع نوجز الصفات الاجتماعية والاقتصادية لسكان قرى العينة والمهاجرين من تلك القرى . ونتعرف على مهن المهاجرين وجهات عملهم في الجزء الثامن . وأخيراً فإن الجزء التاسع مخصص لدراسة علاقة المهاجر بقريته نختتم بعد ذلك دراستنا باعطاء ملخص لأهم النتائج .

٢ ـ موضوع الدراسة وأهدافها وأهميتها :

موضوع دراستنا هذه هو اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف وتهدف الدراسة إلى التعرف على معدلات الهجرة خلال السنين الماضية عن طريق التعرف على عدد المهاجرين وتاريخ مغادرتهم لقراهم . كذلك فإننا نتعرف على جهة المغادرة وأسباب الهجرة ومهن المهاجرين وصفاتهم الاجتماعية والاقتصادية

وعلاقتهم بقراهم من حيث عدد زياراتهم لها . وتهدف الدراسة أيضاً إلى معرفة عدد من يعود إلى القرية وهو ما يعرف بالهجرة العائدة . والدراسة لا تهمل سكان القرى المتبقين إذ تحاول التعرف على ما إذا كانوا ينوون الهجرة أم لا . إضافة إلى التعرف على صفاتهم الاجتماعية والاقتصادية ومدى ارتباطهم بمدينة الطائف .

وتنبع أهمية الدراسة من امكانية استخدام هذه المعلومات في عملية التخطيط الاقليمي والحضرى والتنمية الريفية . فلا شك أنه في غياب المعلومات الصحيحة والدقيقة عن تحولات السكان من الأرياف إلى المناطق الحضرية في الماضي والحاضر ووجود تقديرات عن احتمالات المستقبل ، يصعب الشروع في أى تخطيط وتنمية من هذا النوع . وهذه الدراسة رغم تركيزها على منطقة محدودة نسبيا وصغر حجم العينة المأخوذة إلا انها يمكن أن تساهم في تفهم موضوع الهجرة الريفية في منطقة الدراسة وبالتالى تسهم في زيادة وضوح الرؤية للتخطيط في المنطقة . ولعل هذه الدراسة تكون بمثابة البداية للدراسات الأخرى على مناطق أخرى أو على نفس المنطقة بتوسع أكبر .

٣ ـ منطقة الدراسة وطريقة جمع المعلومات :

تختص هذه الدراسة بمنطقة الطائف الواقعة في غرب المملكة العربية السعودية إلى الشرق من مدينة مكة المكرمة . وقد اختيرت منطقة الطائف نظرا لوجود ظهير زراعى كبير يرتبط بمدينة الطائف نفسها إداريا واقتصاديا مما يجعلها منطقة مناسبة لدراسة اتجاهات الهجرة الريفية إلى المدن . وقد استخدمنا تحديد الزامل للمنطقة كأساس لهذه الدراسة (الزامل ١٤٠٦ هـ) . فالدراسة طبقت على القرى التابعة لامارة مدينة الطائف ويحدها من الغرب خط تقسيم المياه الممتد على طول جبال السروات ومن الجنوب الشرقي منطقة بنى مالك التى تفصل امارة الطائف التابعة لمنطقة مكة المكرمة عن منطقة الباحة ومن الشمال الغربي امارة السيل الكبير التى تشكل حدود امارة الطائف مع الامارات التابعة لمدينة مكة المكرمة . أما من الشرق والشمال فقد استبعدنا أجزاء من المناطق التابعة لامارة الطائف نظرا لقلة القرى وغلبة السكان غير المستقرين حيث تنبسط الأرض وتغلب حرفة الرعى المتنقل في تلك النواحى المتاخمة للصحراء . فالدراسة إذا تهتم بذلك الشريط الممتد من منطقة السيل الكبير شمال غرب مدينة الطائف

مرورا بمدينة الطائف حتى منطقة بنى مالك الواقعة إلى الجنوب الغربي منها . وتشمل السفوح الشرقية لجبال السروات من منطقة تقسيم المياه حتى اسافل الأودية المتجهة إلى الشرق والشمال الشرقي (انظر الشكل رقم ١) .

وتوجد ضمن هذه المنطقة حوالى ٩٠٠ قرية يشتغل معظم سكانها بالزراعة وتربية الأغنام كحرف تقليدية[١] . وقد أخذت عينة تساوى (١٪) من مجموع عدد القرى أى تسع قرى لتمثيل المنطقة . ولضمان عشوائية العينة وتمثيلها لأجزاء منطقة الدراسة بقدر الامكان فقد قسمت المنطقة إلى خمسة أجزاء هى الأجزاء المحيطة بمدينة الطائف مباشرة وأخذت منها أربع قرى ومنطقة بنى سعد وأخذت منها قرية واحدة ومنطقة بلحارث وأخذت منها قرية واحدة ومنطقة بنى مالك وأخذت منها قرية واحدة ومنطقة ثقيف وأخذت منها قريتان[٢] .

وقد صممت ثلاث استبانات مختلفة الأولى للقرية ككل والثانية لسكان القرية الذين لا يزالون يسكنون بها والثالثة لسكان القرية الذين هاجروا منها إلى أى منطقة في المملكة . ولضمان الحصول على معلومات كاملة وصحيحة فقد تعمدنا البحث عن اشخاص من أهل هذه القرى التسع ليتولوا الإشراف على تعبئة الاستبانات والتأكد من صحة المعلومات المعطاه . وقد عرفنا القرية بأنها مجموعة المنازل التى تقع ضمن دائرة نصف قطرها ٥٠٠ متر . وتنبع أهمية هذا التعريف من ضرورة توحيد مصطلح القرية حيث يلاحظ أن منازل بعض القرى تمتاز بالانتشار مما يؤدى إلى صعوبة تمييز حدود القرى مع بعضها البعض . وحيث نحتاج إلى استخراج نسب المهاجرين من كل قرية على حدة ولمنطقة الدراسة ككل فقد احتجنا إلى تحديد القرية بالصورة الموضحة اعلاه . وقد تضمنت الاستبانة الخاصة بالقرية اسئلة عن عدد الأسر الإجمالي التى تنتمى اليها وعدد الأسر القاطنة في القرية وعدد الأسر التى هاجرت منها إلى المدن . كذلك هناك أسئلة عن امكانيات القرية الاقتصادية بما في ذلك المساحة التقريبية للأراضي الزراعية ونوعية الزراعة وعدد الآبار واعداد الثروة الحيوانية ومدى توفر الخدمات بأنواعها وكذلك نوعية الطريق الذى يوصل القرية بمدينة الطائف .

أما الاستبانة الخاصة بسكان القرية الذين يسكنون بها فقد تضمنت اسئلة عن عدد مرات زيارة مدينة الطائف ، واحتمال مغادرة القرية ، والمهنة ومكان

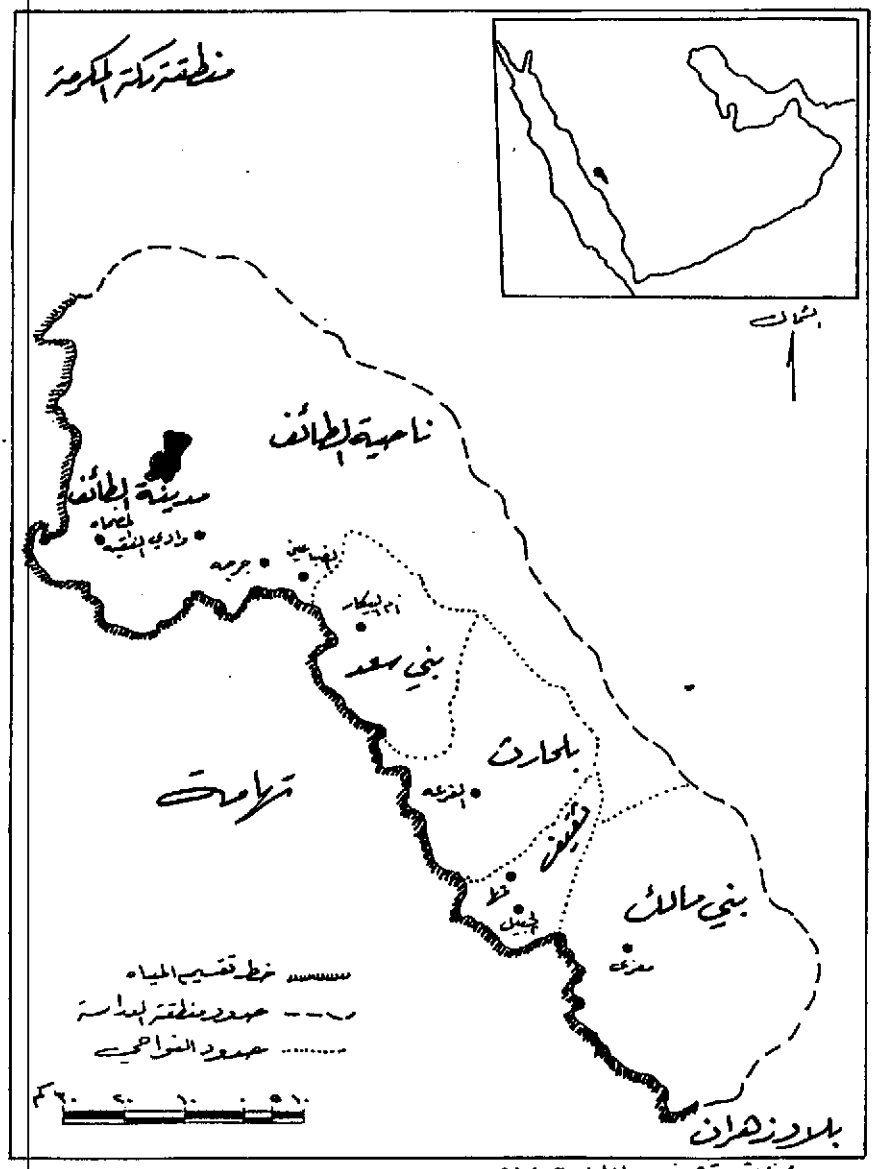

المصدر: أخذت بتصرف من الخارطة ٤٠٦ الصادرة ١٤٠٢هـ

شكل (١) حدود منطقة الدراسة ومواقع قرى العينة

العمل ومدة الاقامة في القرية ومكان السكن السابق إضافة إلى عدد من الأسئلة الخاصة بالصفات الاقتصادية والاجتماعية للسكان . وقد بلغ عدد الأسر التى تسكن في هذه القرى التسع (١٦١) أسرة .

وتضمنت الاستبانة الثالثة الخاصة بالأسر التى نزحت عن القرية ولم تعد اليها اسئلة عن تاريخ مغادرة القرية واسم المدينة التى استقرت الأسرة بها وما إذا كان هناك مدن أخرى سكنت بها الأسرة قبل هذه المدينة وأسباب الهجرة من القرية ووضع رب الأسرة وقت الهجرة من القرية في أسرته وعدد مرات زيارة القرية واحتمال العودة إلى سكنى القرية والمهنة حاليا وقبل الهجرة ، إضافة إلى اسئلة الصفات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين . وقد بلغ عدد الأسر التى تسكن المدن من هذه القرى التسع (١٨٦) أسرة .

ودراستنا هذه تعتمد على المعلومات المستقاه من الاستبانتين رقم (٣) ورقم (٢) والخاصة بالأسر المهاجرة من القرى والأسر التى لا تزال تسكن بها . أما المعلومات عن القرى نفسها فقد أخذت بهدف التعريف بها كمقدمة لهذه الدراسة . لذا فإننا نورد هنا ملخص لأهم نتائج هذه الاستبانة . فقد تبين من تقديرات الباحثين أن الامكانيات الاقتصادية للقرى التسع هي حسب الجدول رقم (١) . والجدول يبين أن ابرز ثروات القرى هى الثروة الزراعية إذ تزيد مساعدة الأراضي الزراعية بها على ٦١ مليون متر مربع بمعدل حوالى ٣٨ الف متر مربع لكل أسرة . وتعتمد الزراعة في ثلاث قرى على الرى فقط . بينما تعتمد في الست قرى الأخرى على الرى والمطر معا . ويلى الزراعة من حيث الأهمية مهنة تربية الحيوانات وأهمها الأغنام التى تبلغ متوسط نصيب الأسرة الواحدة منها ٢٢ رأساً . وكذلك تربى الماعز والماشية والأبل ولكن بأعداد قليلة . والجدير بالذكر أن تربية الحيوانات لا يستلزم التنقل الدائم من مكان لآخر كما هو الحال في اجزاء أخرى من المملكة بل تعتبر مهنة مساعدة إلى جانب الزراعة المهنة التقليدية الرئيسية في هذه المنطقة .

جـــدول رقـــم (١)
تقدير امكانيات القرى الاقتصادية

نوع الامكانيات الاقتصادية	المجمـــوع	متوسط نصيب القرية الواحدة	متوسط نصيب الأسرة الواحدة
مساحة الأراضي الزراعية م٢	٦١٤٦٧٠٠	٦٨٣٠٠٠	٣٨١٧٨
عدد الآبـــار	٢٥٨	٢٨	١,٦
عدد رؤوس الماشية	٥٦*	—	—
عدد رؤوس الأغنام	٣٥٩١	٣٩٩	٢٢
عدد رؤوس الماعز	١١٩٤	١٣٢	٧
عدد رؤوس الأبل	١٠**	—	—
عدد المحلات التجارية	٤***	—	—

* ثلاث قرى فقط يوجد بها ماشية .
** قرية واحدة فقط يوجد بها أبل .
*** توجد المحلات التجارية في أربع قرى .
● المرجع : من حساب الباحث استنادا إلى التقديرات المعطاه في الاستبانه رقم (١) .

وبخصوص توفر الخدمات التعليمية والصحية فإنها متوفرة في بعض هذه القرى إذ يوجد مستوصف صحي واحد وثلاث مدارس ابتدائية للبنين ومدرستان ابتدائيتان للبنات ومدرسة متوسطة للبنين ومدرستان متوسطتان للبنات ومدرسة ثانوية للبنين ومدرستان ثانويتان للبنات . ولا يعني عدم توفر هذه الخدمات في كل القرى التسع وجود نقص بها ، إذ تتميز هذه القرى بأنها قليلة السكان نسبيا . ويبلغ متوسط عدد الأسر في كل قرية ١٨ أسرة مجموع أفرادها ١٠٣ اشخاص . هذه الأرقام لا تؤهل كل قرية للحصول على كل هذه الخدمات منفردة . فإذا كانت العينة ممثلة لمنطقة الدراسة فإنه بناء على هذه المعلومات يوجد في منطقة الدراسة مستوصف صحي لكل تسع قرى ومدرسة ابتدائية للبنين لكل ثلاث قرى ومدرسة ابتدائية للبنات لكل أربع إلى خمس قرى ومدرسة متوسطة للبنين لكل

تسع قرى ومدرسة متوسطة للبنات لكل أربع إلى خمس قرى ومدرسة ثانوية للبنين لكل تسع قرى ومدرسة ثانوية للبنات لكل أربع إلى خمس قرى . وهذه المعدلات المستنتجة من عينة الدراسة والتى تمثل سنة ١٤٠٩ هـ توضح التحسن الكبير الذى طرأ في مجال توفير الخدمات التعليمية في المنطقة على الأقل مقارنة بسنة ١٤٠١ هـ . فالاحصاءات المتوفرة تشير إلى أنه في هذه السنة كانت المعدلات كما يلي : مدرسة ابتدائية للبنين لكل ست قرى ومدرسة ابتدائية للبنات لكل (١١) قرية ، ومدرسة متوسطة للبنين لكل (٢٢) قرية ، ومدرسة متوسطة للبنات لكل (٩٢) قرية ، ومدرسة ثانوية للبنين لكل (٧٧) قرية ، ومدرسة ثانوية للبنات لكل (٣٠٨) قرية[٣] . والمهم بالنسبة لنا هنا هو تقويم مدى تأثير هذا التحسن على تيار الهجرة الريفية إلى المدن إذ من المعروف أن من أسباب هذه الهجرة حاجة الأسر المهاجرة إلى الخدمات التعليمية التى قد لا تتوفر في القرية . فدعونا نبدأ في استعراض نتائج الدراسة مستهلينها بالتعرف على معدلات الهجرة خلال السنوات الماضية .

٤ ـ معدلات الهجرة خلال الاربعين السنة الماضية :

يبين الجدول رقم (٢) مجموع أسر عينة الدراسة موزعة حسب القرية ومكان السكن . وكما هو واضح فإن ١٨٦ أسرة من أصل ٣٤٧ أسرة تنتمى إلى قرى العينة التسع تسكن الآن في المدن . ويبلغ عدد الأسر التى لا تزال تسكن في القرى أو سكنت المدن ثم عادت إلى القرية ١٦١ أسرة[٤] . وبتحويل هذه الأرقام إلى نسب نرى أن نسبة من يسكن المدن هى ٥٤٪ ونسبة من يسكن القرى هى ٤٦٪ . وتتفاوت القرى عن بعضها البعض في نسبة من هاجر من أسرها . ففي قرية وادى الفقيه لم يهاجر إلا ٢٩٪ من أسرها بينما هاجر ٧١٪ من أسر قرية الضباعين و ٦٧٪ من أسر قرية قها و ٥٧٪ من أسر قرية معزى . ولا شك أن ظروف سكان كل قرية الاقتصادية والاجتماعية ومدى توفر الخدمات بها أوجد هذا التباين في نسب المهاجرين من أسرها . غير اننا لا نستطيع تفسير هذا التباين احصائيا بسبب صغر حجم العينة ونقص البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة .

جـــدول رقـــم (٢)

مجموع أسر عينة الدراسة موزعة حسب القرية ومكان السكن

اسم القرية	مجموع الأسر	أسر تسكن المدن		أسر تسكن القرى	
		عـــدد	٪	عـــدد	٪
المضحاه	٣٨	١٩	٥٠	١٩	٥٠
وادى الفقيه	١٤	٤	٢٩	١٠	٧١
جرجـــــه	٢٧	١٢	٤٤	١٥	٥٦
الضباعين	٤٨	٣٤	٧١	١٤	٢٩
أم البكار	٤٨	٢١	٤٤	٢٧	٥٦
الفرعـــه	٣٥	١٨	٥١	١٧	٤٩
قهـــا	٤٥	٣٠	٦٧	١٥	٣٣
الجبيـــل	٤٨	٢٣	٤٨	٢٥	٥٢
معـــزى	٤٤	٢٥	٥٧	١٩	٤٣
المجمـــوع	٣٤٧	١٨٦	٥٤	١٦١	٤٦

● المرجع : الجدول من حساب الباحث .

ويجب ملاحظة ما يلي حول هذا الجدول . أولا : حيث اننا قمنا بحصر شامل لأسر كل قرية من قرى العينة وعرفنا أسر القرية بأنهم من ينتمون اليها عرفيا وتاريخيا وحيث اخترنا هذه القرى لتمثيل منطقة الدراسة فإنه يمكن الاستدلال بنسبة من هاجر من هذه الأسر على أنها تمثل نسبة هجرة الأسر في منطقة الدراسة . هذه النتيجة مهمة بالنسبة لنا إذ تغطى فترة طويلة نسبيا تعود إلى ما قبل ١٣٧٠ هـ . ثانيا : تمثل هذه النسبة عدد الأسر وليس عدد السكان . وتبين الأرقام التى حصلنا عليها من الاستفتاء أن ٣٩٪ فقط من مجموع السكان الذين ينتمون للقرية هاجروا منها ويسكنون الآن في المدن وأن البقية ويشكلون ٦١٪ لا يزالون يسكنون بها . هذا الاختلاف عن نسب الأسر مرجعه اختلاف حجم الأسرة في القرية عنه في المدينة[٤] . إذ أن متوسط حجم الأسرة في القرية هو ٥,٨ بينما متوسط حجم الأسرة في المدينة يبلغ ٢,٧[٥] .

وبدراسة إجابات أولياء أمور الأسر على سؤالنا عن سنة مغادرة القرية حصلنا على البيانات المدرجة في الجدول رقم (٣) وقد قسمنا الأسر التى تسكن المدن حسب وضع رب الأسرة في الأسرة سنة مغادرة القرية . ففي العمودين الثاني والثالث من الجدول ادرجنا ارقام ونسب الأسر التى كانت قائمة سنة مغادرة القرية أى أن أرباب هذه الأسر هم الذين اتخذوا قرار الهجرة إلى المدينة . وكما نلاحظ فإن ٩٦ أسرة أى أكثر من نصف مجموع الأسر التى تسكن المدن حاليا كانت قائمة سنة مغادرة القرية . وفي العمودين الرابع والخامس ادرجنا ارقام ونسب الأسر التى تشكلت بعد مغادرة القرية وهاجر ولى أمر الأسرة منفردا . وعدد هذه الأسر ٤٣ أسرة . وفي العمودين السادس والسابع توجد أرقام ونسب الأسر التى أيضا تشكلت بعد مغادرة القرية غير أن رب الأسر كان عضوا في أسرة مهاجرة . أما الأسر التى لم يكن ولى أمرها قد ولد بعد سنة مغادرة القرية ، وعددها ثلاث أسر ، فمعلوماتها في العمودين الثامن والتاسع . وأخيرا في العمودين العاشر والحادى عشر توجد معلومات للمجموع الكلى للأسر التى تسكن المدن .

ويرجع تقسيمنا للأسر التى تسكن في المدن إلى مجموعات كما في الجدول (٣) إلى تفاوت أهمية هذه المجموعات في دراسة اتجاهات الهجرة . فالأسر التى ولد أولياء أمورها في المدن لا تعتبر أسر مهاجرة . ولا يوجد إلا ثلاث أسر من هذا النوع وكما هو متوقع فإن آباء أولياء أمور هذه الأسر غادروا القرية قبل سنة ١٣٧٥ هـ . أما الأسر التى كونها اشخاص كانوا أفراد في أسر مهاجرة وعددها ٤٤ أسرة فهى أيضا أقل أهمية في تحليلنا هذا وذلك بسبب كونها تكونت بعد الهجرة ولأن ولى أمرها لم يتخذ قرار مغادرة القرية بنفسه . ويمكن اعتبار هذين النوعين من الأسر الجيل الثاني من سكان المدن من أصل قروى أما النوعان الآخران اللذان يتضمنهما الجدول (٣) فهما أسر كانت قائمة سنة مغادرة القرية وأسر تكونت فيما بعد ولكن أولياء أمورها غادرو القرية بأنفسهم وليس ضمن أسرهم . وسوف يتركز اهتمامنا على هذين النوعين من الأسر .

ويبين الجدول رقم (٤) هذين النوعين من الأسر . ونظرا لعدم تساوى الفترات الزمنية فقد قمنا بحساب المتوسط السنوى للهجرة لتسهل عملية

جـــدول رقـــم (٣)
توزيع الأسر المهاجرة حسب وضع رب الأسرة في الأسرة وقت الهجرة وتاريخ مغادرة القرية

الفترة	أسر قائمة وقت الهجرة		أسر هاجر راعيها منفردا		أسر كان راعيها عضو في أسرة مهاجرة		أسر لم يولد راعيها وقت الهجرة		المجمـــوع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
١٣٧٠ ـ ٦٥	١	١	—	—	١	٢	٢	٣٣	٤	٢
١٣٧٥ ـ ٧١	١	١	—	—	—	—	١	٦٧	٢	١
١٣٨٠ ـ ٧٦	١	١	—	—	—	—	—	—	١	٥
١٣٨٥ ـ ٨١	١	١	٢	٥	٤	١٠	—	—	٧	٤
١٣٩٠ ـ ٨٦	٤	٤	٤	٩	٩	٢١	—	—	١٧	٩
١٣٩٥ ـ ٩١	٢٣	٢٤	٤	٩	١١	٢٣	—	—	٣٨	٢٠
١٤٠٠ ـ ٩٦	٢٣	٢٤	١٦	٣٧	١٢	٢٨	—	—	٥١	٢٧
١٤٠٥ ـ ٤٠١	٢٣	٢٤	١٤	٣٣	٥	١١	—	—	٤٢	٢٣
١٤٠٩ ـ ٤٠٦	١٩	٢٠	٣	٧	٢	٧	—	—	٢٤	١٣
المجمـــوع	٩٦	١٠٠	٤٣	١٠٠	٤٤	١٠٠	٣	١٠٠	١٨٦	١٠٠

● المرجع : الجدول من حساب الباحث .

المقارنة . وفي الشكل رقم (٢) قمنا برسم متوسط الهجرة السنوية لتسع فترات زمنية على شكل بيانى . وكما نلاحظ من الجدول والشكل فإن هناك اتجاهات مميزة لمعدلات الهجرة خلال الأربع والأربعين السنة الماضية . فبالنظر أولا في المنحنى الذى يمثل المجموع (المنحنى أ) نلاحظ أنه خلال السنوات من ١٣٦٥ هـ حتى بداية الثمانينات (حوالى ١٣٨٣ هـ) لم يكن هناك هجرة تذكر إذ لم يتعد متوسط نسبة الهجرة السنوية خلال هذه الفترة التى تقارب العشرين السنة ربع الواحد في المائة من مجموع المهاجرين[٦] . ويبدو أن هذه المرحلة كانت مرحلة ركود بالنسبة لحركة السكان من الأرياف إلى المدن . ولا نشك انها تعتبر امتدادا للسنوات السابقة لها والتى امتازت بثبات سكان المدن والريف في ظل غياب المؤثرات

الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل كبواعث لحركة السكان من منطقة لأخرى . وما قيل عن مجموع الأسر المهاجرة ينطبق على مجموعتى الأسر اللتين تشكلانه وهما مجموعة الأسر التى كانت قائمة وقت الهجرة (المنحنى ب) ومجموع الأسر التى تكونت فيما بعد وهاجر أولياء أمورها فرادى (المنحنى جـ) .

جـــدول رقـــم (٤)

متوسط الهجرة السنوية للأسر والأفراد للفترة ١٣٦٥ ـ ١٤٠٩ هـ

الفترة الزمنية	أسرة تشكلت قبل مغادرة القرية		أسرة تشكلت بعد مغادرة القرية		المجمـــوع	
	المتوسط السنوى	٪	المتوسط السنوى	٪	المتوسط السنوى	٪
١٣٧٠ ـ ٦٥	,١٧	,١٧	—	—	,١٧	,١٢
١٣٧٥ ـ ٧١	,٢	,٢٠	—	—	,٢	,١٤
١٣٨٠ ـ ٧٦	,٢	,٢٠	—	—	,٢	,١٤
١٣٨٥ ـ ٨١	,٢	٢٠	,٤	,٩٣	,٦	,٤٣
١٣٩٠ ـ ٨٦	,٦	,٨٣	,٨	١,٨٦	١,٦	١,١٥
١٣٩٥ ـ ٩١	٤,٦	٤,٧٩	,٨	١,٨٦	٥,٤	٣,٨٨
١٤٠٠ ـ ٩٦	٤,٦	٤,٧٩	٣,٢	٧,٤٤	٧,٨	٥,٦١
١٤٠٥ ـ ٤٠١	٤,٦	٤,٧٩	٢,٨	٦,٥١	٧,٤	٥,٣٢
١٤٠٩ ـ ٤٠٦	٤,٧٥	٤,٩٥	,٧٥	١,٧٤	٥,٥	٣,٩٦
المجمـــوع	٢,١٨	٢,٢٧	,٩٨	٢,٢٨	٣,١٦	٢,٢٧

● المرجع : الجدول من حساب الباحث .

شكل (٥) تطور أعداد الجرائم خلال السنوات الماضية

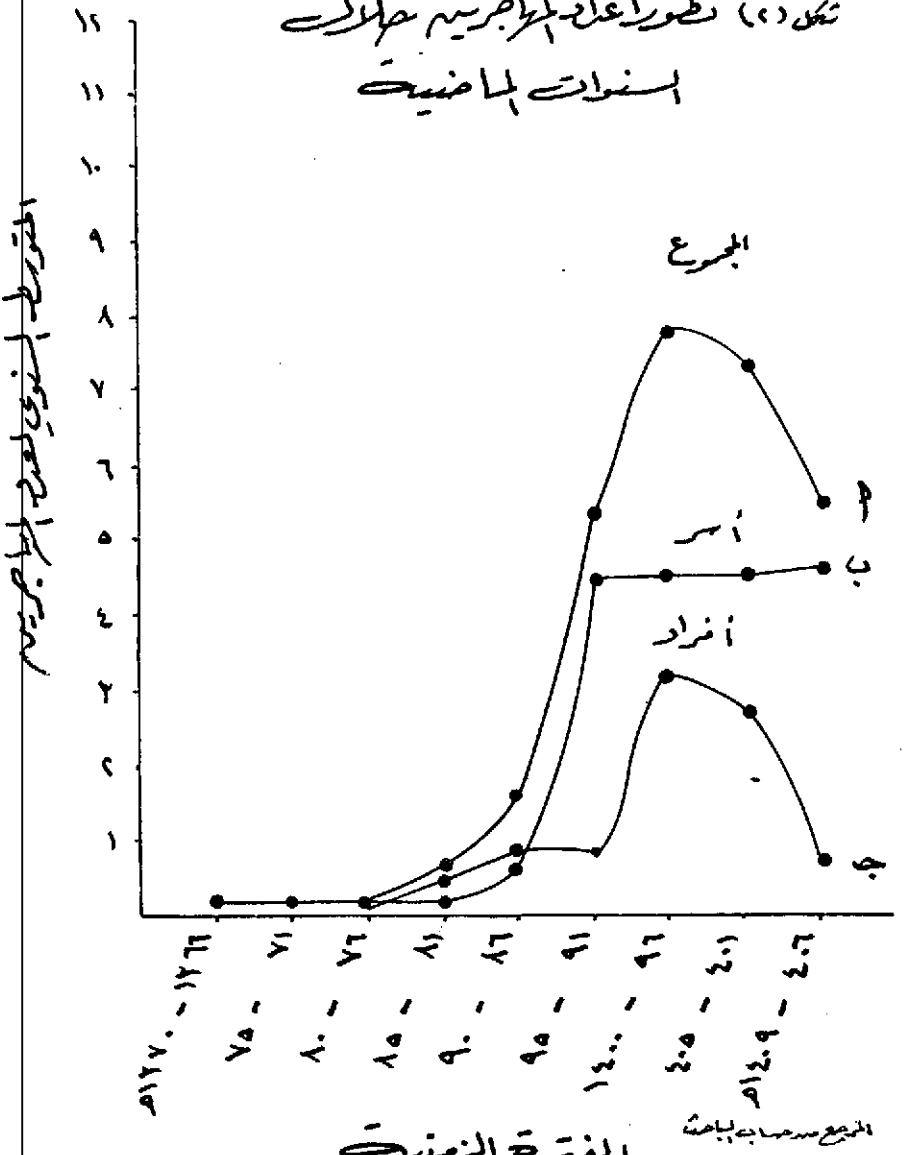

ويمكن اعتبار سنة ١٣٨٣ هـ بداية مرحلة الزيادة المضطردة في معدلات الهجرة في المنطقة . فبالنسبة لمنحنى المجموع الكلى للأسر (أ) زاد معدل الهجرة السنوية من أقل من نصف الواحد في المائة للفترة ١٣٨١ ـ ١٣٨٥ هـ إلى ٥,٦١٪ للفترة ١٣٩٦ ـ ١٤٠٠ هـ . ويمكن اعتبار سنة ١٣٩٨ هـ السنة التى وصلت فيها معدلات الهجرة إلى أعلى مستوياتها . بعد ذلك بدأ المعدل في الانخفاض التدريجي حتى بلغ ٥,٣٢٪ للفترة ١٤٠١ ـ ١٤٠٥ هـ وواصل انخفاضه خلال الأربع سنوات الماضية ليصل إلى ٣,٩٦٪ . وما قيل عن المعدل السنوى العام ينطبق أيضا على معدل مجموعة الأسر التى هاجر أولياء أمورها كأشخاص وكونوا أسرهم فيما بعد (المنحنى جـ) ، بيد أن الوضع يختلف بعض الشيء بالنسبة للأسر التى تكونت قبل مغادرة القرية (المنحنى ب) . فكما هو واضح من الشكل (٢) وصل معدل الهجرة السنوية لهذا النوع قمته (٤,٧٩٪) خلال السنوات ١٣٩١ ـ ١٣٩٥ هـ واستمر على نفس المستوى لمدة ١٥ سنة . وخلال الأربع سنوات الأخيرة اظهر تحسنا طفيفا (٤,٩٥٪) . ويصعب علينا معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة سوف تستمر أم لا . غير أن المعلومة الأكثر أهمية بالنسبة لنا هو ثبات معدل هجرة هذا النوع من المهاجرين منذ سنة ١٣٩١ هـ . على خلاف المهاجرين الذين غادروا القرية كأفراد وبلغ متوسط هجرتهم السنوية اعلاه في الفترة من ١٣٩٦ حتى ١٤٠٠ هـ ثم بدأ في الانخفاض خلال العقد الماضى . والتفسير المحتمل لهذه الظاهرة أى ظاهرة ثبات معدل هجرة الأسر وتناقص معدل هجرة الأفراد قد ترجع إلى اسباب الهجرة نفسها . فالأسرة تهاجر لأسباب محتملة كثيرة في حين يهاجر الفرد لأسباب تخصه وعلى كل حال فسوف نتطرق إلى هذا الموضوع (أسباب الهجرة) في فصل لاحق .

ولا شك أن زيادة معدلات الهجرة في المنطقة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي قد تأثر بمسار التنمية الشاملة في المملكة شأنها في ذلك شأن بقية مناطق المملكة . فالمرحلة السابقة للفترة من ١٣٨١ هـ حتى ١٣٨٥ هـ شهدت البداية الأولى لانتشار التعليم ولم يكن هناك مشاريع تذكر في مجالات التنمية الأخرى . وكانت بداية التخطيط الشمولى المنتظم في حوالى منتصف الثمانينات . وفي سنة ١٣٩٠ هـ وضعت أول خطة خمسية للمملكة . وتضاعف دخل المملكة

من عائدات البترول اعتبارا من سنة ١٣٩٤ هـ . ثم اتبعت الخطة الخمسية الأولى بثانية وثالثة ورابعة . فلا غرو أن تكون هذه المرحلة التى تضاعف فيها الانفاق الحكومي على مشاريع التنمية المختلفة في المدينة والريف هى أيضا مرحلة الهجرة الريفية الحثيثة . فالهجرة الريفية تعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية يؤدى عدم توفرها في الريف إلى طرد السكان منه ووجودها في المدن إلى جذبهم اليها . والتنمية الشاملة مهما كانت متوازنة لا بد أن تزيد من عوامل الجذب في المدن على حساب الريف . ولعل هذه النقطة تفسر تزايد معدلات الهجرة خلال السنوات ١٣٨١ ـ ١٣٩٠ هـ .

ولكن الظاهرة الأصعب تفسيرا هى ثبات معدلات هجرة الأسر منذ سنة ١٣٩١ هـ . فحسب تفسيرنا لتزايد معدلات الهجرة خلال الثمانينات ، فإن سبب توقف الزيادة منذ سنة ١٣٩٥ هـ هو ثبات الفجوة التى خلقتها عوامل الجذب والطرد والمتمثلة في تفاوت مستويات الخدمات العامة وفرص الكسب بين المدينة والريف خلال الخمس عشرة سنة الماضية . وقد يكون مرد ثبات الفجوة التنموية بين الريف والمدينة هو تسارع عمليات التنمية الريفية أو بطء عمليات تنمية المدن أو الاثنين معا . ورغم اقتناعنا باحتمال صحة هذه الفرضية كتفسير لثبات معدلات الهجرة إلا أننا نميل إلى الاعتقاد إن عاملا آخر هو الهجرة العائدة إلى الريف قد ساهم أيضا في تثبيت معدلات الهجرة خلال الخمس عشرة سنة الماضية : فالمعلومات المتوفرة لدينا تفيد أن ٦١ أسرة من أصل ١٦١ أسرة تسكن في الريف أى ٣٧,٩٪ من المجموع سبق أن سكنت في المدينة أى انها هاجرت إلى المدينة ثم عادت إلى القرية . فإذا كانت هذه الأسر قد هاجرت إلى المدن خلال الخمس عشرة سنة الماضية فإن عودتها إذا هو السبب في عدم تزايد معدل الهجرة خلال هذه الفترة . وحيث لا نعلم تاريخ هجرة من عاد من المهاجرين إلى القرى لذا فإن هذا التفسير أيضا يظل احتماليا فقط . وسوف نتحدث عن الهجرة العائدة بتفصيل أكثر في الفصل التالى .

وعلى ضوء البيانات التى تضمنها الجدول (٤) يمكننا التكهن باستمرار معدلات هجرة الأسر خلال السنين القادمة . فمن الجدول يتضح أن اربع إلى خمس أسر تهاجر سنويا من القرى التى اشتملت عليها عينة الدراسة . وحيث أن هذا المعدل استمر خلال العشرين السنة الماضية ، لذا فإنه لا يوجد سبب لتوقع

انخفاضه على المدى القريب أو المتوسط . فإذا ما استمرت الهجرة على هذا المنوال فسوف تفقد هذه القرى أكثر من ربع سكانها الحاليين خلال عشر سنوات . وخلال عشرين سنة من المتوقع أن تفقد أكثر من نصف السكان . وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات يشترط لتحققها المحافظة على المعدلات الحالية للتنمية في الريف والحضر .

وثمة دليل آخر على احتمال استمرار معدلات الهجرة خلال السنوات القادمة . فعند سؤالنا أرباب الأسر القروية عما إذا كانوا ينوون مغادرة القرية أم لا ، افاد ٢٢ شخص عن نيتهم في الهجرة . وهذا العدد يمثل ١٣,٧٪ من مجموع الأسر التى تسكن في القرى التسع . فإذا اعتبرنا أن الشخص يمكن أن يخطط لخمس سنوات قادمة كحد أعلى فإن معدلات الهجرة بناء على هذه المعلومة تشابه المعدلات التى استنتجناها من واقع ارقام الهجرة في السنوات الماضية .

٥ ـ محطات المهاجرين وتنقلاتهم :

لا يتوقف قرار الهجرة على مجرد مغادرة القرية بل يتعداها إلى تحديد المدينة المزمع الإقامة فيها . وفي هذا الجزء من الدراسة نتعرف على التوزيع الحالى للمهاجرين على المدن المختلفة ومدى تنقلاتهم بين المدن وما إذا كان هذا التنقل يتضمن العودة إلى القرية . ويتضح من الجدول رقم (٥) أن مدينة الطائف قد استأثرت بنصيب الأسد من المهاجرين سواء أكانوا أسرا أو أفرادا . فبالنسبة للأسر استقر في مدينة الطائف ٨٥,٤٪ من المجموع في حين حظيت كل من جدة والرياض بحوالى ٤,٢٪ من مجموع الأسر المهاجرة ، وهاجر إلى مدينة مكة المكرمة ٢,١٪ فقط . أما بقية المدن التى جذبت المهاجرين فهى الدمام وينبع والجبيل وتبوك وحصلت كل مدينة على أقل من ١٪ فقط من المهاجرين . أما بالنسبة للأفراد والذين كونوا أسرا بعد الهجرة فقد استقر حوالى نصفهم في مدينة الطائف وحوالى ١١,٦٪ منهم في مدينة مكة المكرمة والرياض وحوالى ٩,٣٪ في مدينة جدة أما البقية وقدرها ٢,٣٪ فقد استقرت في مدينة تبوك .

جـــدول رقـــم (٥)
المدن التى استقر بها المهاجرون

المدينة	أسر تشكلت قبل مغادرة القرية		أسر تشكلت بعد مغادرة القرية		المجمـــوع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
الطائـــف	٨٢	٨٥,٤	٢٣	٥٣,٥	١٠٥	٧٥,٥
الريـــاض	٤	٤,٢	٥	١١,٦	٩	٦,٥
جـــده	٤	٤,٢	٤	٩,٣	٨	٥,٧
مكة المكرمة	٢	٢,١	٥	١١,٦	٧	٥
الدمـــام	١	١	٥	١١,٦	٦	٤,٣
تبـــوك	١	١	١	٢,٣	٢	١,٤
الجبيـــل	١	١	—	—	١	,٨
ينبـــع	١	١	—	—	١	,٨
المجمـــوع	٩٦	١٠٠	٤٣	١٠٠	١٣٩	١٠٠

● المرجع : من حساب الباحث .

ويعود تفضيل غالبية المهاجرين لمدينة الطائف كمكان للاستقرار دون غيرها من المدن إلى قربها من قراهم وتوفر فرص العمل والدراسة وغير ذلك من الأسباب التى دفعتهم إلى ترك القرية . ويشكل مجموع من هاجر (أسر وأفراد) إلى مدينة الطائف ومكة المكرمة وجدة والرياض والدمام أكثر من ٩٧٪ من مجموع المهاجرين . وهذه المدن هى المدن الخمس الكبرى في المملكة . ويلاحظ أنه لا يوجد مهاجرون نحو المدن الموجودة جنوب منطقة الدراسة مثل ابها وخميس مشيط ونجران وجيزان والباحة وبلجرشى رغم أن بعض هذه المدن أكبر حجما وأقرب مسافة من بعض المدن الأخرى التى اتجه اليها بعض المهاجرين وهى الجبيل وينبع وتبوك . ولعل ذلك يشير إلى اتجاه الهجرة في المنطقة والمناطق الواقعة إلى الجنوب منها . فهذه المناطق يبدو انها مناطق طاردة للسكان ونلاحظ أيضا من الجدول أن مدينة الطائف جذبت نسبة أقل من الأفراد المهاجرين مقارنة بما جذبته

من الأسر . ويرجع ذلك إلى أن الأفراد المهاجرين (الذين لم يكونوا قد كونوا أسرا بعد) أقدر على الذهاب إلى مدن أبعد .

هذا التوزيع للمهاجرين على المدن المختلفة لا يمثل بالضرورة الاختيار الأول لهم . فمن دراستنا للبيانات (الجدول ٦) تبين أن ٨٢,٣٪ من مجموع الأسر المهاجرة لم تغير المدينة التى استقرت فيها بعد مغادرة القرية ، في حين غير ١١,٥٪ منهم مكان الاستقرار مرة واحدة وغيّر ٢,١٪ منهم مرتين وغيّر ٤,٢٪ منهم ثلاث مرات . وبالنسبة للأفراد لم يغير ٤٤,٢٪ منهم اختياره الأول وغير ٣٤,٩٪ منهم اختياره مرة واحدة وغير ٧٪ منهم اختياره مرتين وغير ١١,٦٪ منهم اختياره ثلاث مرات وغيّر ٢,٣٪ منهم اختياره اربع مرات . ويلاحظ أن نسبة أكثر من الأفراد غيرت مكان سكنها الأول بعد القرية مقارنة بمن غير مكان سكنه من الأسر . ولعل الأسباب مشابهة للأسباب المذكورة اعلاه حيث أن الأفراد اقدر على التنقل للدراسة أو البحث عن عمل .

جـــدول رقـــم (٦)
توزيع المهاجرين حسب تنقلاتهم بين المدن

عدد مرات الانتقال	أسر تشكلت قبل مغادرة القرية		أسر تشكلت بعد مغادرة القرية		المجمـــوع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
لم يغير مكان هجرته	٧٩	٨٢,٣	١٩	٤٤,٢	٩٨	٧٠,٥
غيره مرة واحدة	١١	١١,٥	١٥	٣٤,٩	٢٦	١٨,٧
غيره مرتان	٢	٢,١	٣	٧	٥	٣,٦
غيره ثلاث مرات	٤	٤,٢	٥	١١,٦	٩	٦,٥
غيره أربع مرات	—	—	١	٢,٣	١	,٧
المجمـــوع	٩٦	١٠٠	٤٣	١٠٠	١٣٩	١٠٠

● المرجع : من حساب الباحث .

كذلك فإن عدد من يسكن المدن حاليا من سكان القرى التسع التى اشتملت عليها عينة الدراسة لا يمثل كل من هاجر من القرية إذ أن نسبة منهم عادت لتسكن القرية مرة ثانية . فكما اشرنا اليه اعلاه فإن ٦١ أسرة تسكن حاليا في القرى سبق وأن سكنت المدن . ويمثل هذا العدد وهو ما يسمى بالهجرة العائدة ٣٨٪ من مجموع سكان القرى . والغالب أن معظم هذه الأسر انتقلت إلى المدن لأسباب مؤقتة أو لسبب وجود عمل حكومى في القرية . فمن الأحدى والستين أسرة التى عادت إلى القرية أربع وأربعون من أولياء أمورها يعملون في أعمال حكومية . أما الباقى وقدره ١٧ أسرة فتعمل في أعمال مختلفة ابرزها الزراعة . ونلاحظ أن نسبة الأسر العائدة في القرى الابعد عن مدينة الطائف أعلى منها في القرى القريبة من المدينة . ففي قرية قها تمثل نسبة الأسر العائدة ٦٠٪ من سكان القرية وتبعد القرية ١٥٠ كم عن مدينة الطائف كذلك الحال بالنسبة لقريتى معزى التى تبعد ١٤٠ كم والجبيل التى تبعد ١٤٩ كم إذ يمثل نسبة العائدين في الأولى ٥٨٪ وفي الثانية ٤٠٪ . هذه القرى الثلاث هى أبعد القرى التسع عن مدينة الطائف والأعلى نسبا من حيث عدد الأسر العائدة . وأعتقد أن السبب وراء ذلك هو أن القرى القريبة من المدينة يمكن زيارتها دون عناء يذكر على خلاف القرى البعيدة عنها خصوصا إذا كانت محطة الهجرة مدينة الطائف .

وبسؤال أولياء أمور الأسر التى لا تزال تسكن في المدن عما إذا كانوا ينوون العودة إلى القرية افاد ٣٢ منهم أى ١٧٪ بالإيجاب . ويمكن اعتبار هذه النسبة مؤشرا إلى معدل الهجرة العائدة للسنوات القادمة . وجميع من افادوا انهم ينوون العودة إلى قراهم يسكنون الآن في المدن الخمس الكبرى في المملكة وهى الرياض وجده والدمام ومكة المكرمة والطائف كما أنه يلاحظ عدم وجود فوارق كبيرة في نسب من ينوى العودة من كل مدينة من هذه المدن بما في ذلك مدينة الطائف .

٦ ـ أسباب الهجـرة :

من أكثر الأمور التى يهتم بها الباحثون في شئون الهجرة الريفية الأسباب التى تدفع سكان الريف لمغادرة قراهم إلى المدن . وقد سألنا المهاجرين عن ذلك دون أن نحدد لهم أسبابا معينة ليختاروا منها . وكنا بذلك نرجو أن نتمكن من حصر جميع الأسباب دون استثناء . غير اننا بمطالعة النتائج فوجئنا بأن هناك ثلاثة

أسباب رئيسية كانت وراء هجرة أكثر من ٩٩٪ من مجموع المهاجرين . السبب الأول هو العمل والذى عبر عنه بعدة أساليب مثل البحث عن العمل أو البحث عن الرزق أو انتقال العمل أو عمل الأولاد إلى غير ذلك من التعابير التى لا تخرج عن كون سبب الهجرة مرتبطاً بعمل رب الأسرة أو أحد أفرادها . ويتضح من الجدول رقم (٧) أن حوالى ٧٢٪ من مجموع المهاجرين سواء هاجروا كأسر أو كأفراد كان سبب هجرتهم هو العمل . أما السبب الثاني المهم فهو الدراسة . وتمثل نسب من هاجر من أسر بسبب الدراسة سواء كانت دراسة راعى الأسرة أو دراسة أحد أفرادها حوالى ١٨٪ من المجموع . في حين تمثل نسبة من هاجر بسبب الدراسة من أفراد حوالى ٢٨٪ من المجموع . أما السبب الثالث والأخير فهو عدم توفر الخدمات العامة في القرى وتوفرها في المدن . وكان هذا السبب مدعاة لهجرة حوالى ١٠٪ من الأسر في حين لم يكن هذا السبب ذا علاقة بهجرة الأفراد .

جـــدول رقـــم (٧)
أسباب الهجرة

وضع المهاجر في الأسرة وقت الهجرة	أسباب الهجـــرة							
	العمل		الدراسة		الخدمات وعوامل أخـــرى		المجمـــوع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
رب الأسرة	٧٠	٧٢,٩	١٦	١٦,٧	١٠	١٠,٤	٩٦	١٠٠
أحد أفرادها	٣١	٧٢,١	١٢	٢٧,٩	—	—	٤٣	١٠٠
المجمـــــوع	١٠١	٧٢,٧	٢٨	٢٠,١	١٠	٧,٢	١٣٩	١٠٠

● المرجع : من حساب الباحث .

هذه الأسباب الثلاثة العمل والدراسة والخدمات كانت وراء هجرة الغالبية العظمى من المهاجرين في هذه المنطقة . ويجب أن نشير هنا إلى أن هذه النتيجة لم تكن فريدة من نوعها . فقد أثبتت الدراسات في هذا المجال في دول أخرى من

دول العالم النامى أن هذه الأسباب هى أكثر الأسباب انتشارا . وفي ريف مدينة الطائف يعمل كثير من السكان في الزراعة والرعى ، كحرف تقليدية . ونحن نعلم أن هذه الحرف لم تعد تكفى لسد حاجات السكان . كما أن التعليم الجامعى وفي كثير من القرى التعليم الثانوى غير متوفر في المنطقة . أما بالنسبة للكهرباء والتى تعد من أهم الخدمات الضرورية في الوقت الحاضر فلم تصل بعد إلا إلى عدد قليل من القرى . وثمة خدمات ومظاهر أخرى مرتبطة بحياة المدينة ولا يمكن توفرها في القرى . لذا يمكننا أن نتوقع انه على المدى القريب والمتوسط ستبقى هذه الأسباب مدعاة لهجرة مزيد من سكان الريف في منطقة الطائف إلى المدن الكبيرة .

٧ ـ الصفات الاجتماعية والاقتصادية :

تفيد الدراسات الحديثة في مجال التنبوء بالهجرة الريفية ومعرفة صفات المهاجرين بأن المهاجرين الجدد يتميزون بسمات اقتصادية واجتماعية معينة تجعلهم يختلفون عن بقية سكان الريف . هذه النتيجة اضعفت كثيرا الاعتقاد السائد بأن قرار الهجرة يمكن أن يتخذ من قبل أى من سكان الريف مهما كان مستواه الاقتصادى والاجتماعى والتعليمي . ويشار إلى هذه النتيجة الجديدة في مجال دراسات الهجرة بفرضية الانتقائية في نوعية المهاجرين **(Selectivity of Migration)** .

وفي هذا القسم من الدراسة نستعرض نتائج الاستبانات حول صفات المهاجرين وغير المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية[٧] . فقد اتضح من فرز النتائج وجود اختلافات ملموسة بين من هاجر من سكان القرى ومن بقى منهم في قريته . ففيما يختص بالسن نجد أن متوسط عمر المهاجرين (٣٠,٤ سنة) أصغر من متوسط عمر غير المهاجرين (٨ ,٥١ سنة) ، أى أن احتمال حدوث الهجرة أعلى لدى صغار السن منه لدى كبار السن . ويتضح من دراسة فئات العمر المختلفة صغر قاعدة الهرم السكانى لغير المهاجرين وانتظام تدرج فئات العمر المتوسطة والكبيرة على عكس شكل الهرم السكانى للمهاجرين الذى يمتاز بضخامة قاعدته المكونة من فئات العمر الصغيرة وتضائل نسب طبقات العمر العليا الممثلة لفئات العمر المتوسطة والكبيرة (انظر الشكل رقم ٣) . فهذه التوزيعات لفئات

العمر المختلفة للمهاجرين وغير المهاجرين تؤكد ظاهرة الانتقائية في الهجرة إذ أن ٣٢ ٪ من المهاجرين تحت سن ٣٠ سنة في حين ١٦ ٪ فقط من غير المهاجرين تحت هذا السن . كذلك فإن ١٤٪ فقط من المهاجرين فوق سن ٦٠ سنة مقابل ٢٩٪ من غير المهاجرين .

ولا يبدو أن هناك اختلافا يذكر بين المهاجرين وغير المهاجرين من حيث الحالة الزواجية . فالارقام تشير إلى أن ٩٤٪ من غير المهاجرين و ٩٥٪ من المهاجرين متزوجون . بيد أن الاختلاف يظهر في عدد الأطفال . فمتوسط حجم أسرة المهاجر تبلغ ٢,٧ بينما يبلغ متوسط حجم أسرة غير المهاجر ٥,٨ . ورغم أن الفرق كبير جدا وقد لا يكون بهذا القدر للأسباب المذكورة سابقا ، إلا اننا نعتقد أن صغر سن والى أسرة المهاجر مقارنة بسن والى أسرة غير المهاجر وكذلك احتمال تفضيل انجاب عدد أقل من الأطفال لدى المهاجرين سيترتب عليه وجود فرق بين متوسط عدد أفراد أسرة المهاجرين وغير المهاجرين لصالح غير المهاجرين .

ويعتبر عامل الدخل من العوامل التى تميز المهاجرين عن غيرهم . فمن واقع المعلومات المتاحة لنا يبلغ متوسط الدخل الشهرى للمهاجرين ٤٨٥٨ ريالا بزيادة حوالى ١٧٠٠ ريال عن متوسط دخل غير المهاجرين الذى يبلغ ٣١٨٨ ريالا شهريا . وبدراسة توزيع فئات الدخل المختلفة تبرز الفوارق بين المهاجرين وغير المهاجرين . فكما هو واضح من الشكل (٤) يمتاز منحنى توزيع دخل المهاجرين بالانتظام ويقترب من التوزيع الطبيعى **(Normal Distribution)** . أما توزيع دخل غير المهاجرين فهو مائل جهة فئات الدخل المنخفضة . وتبلغ درجة ميل توزيع دخل غير المهاجرين (Skewness) ٠,٧٨ في حين أنها ٢٧, بالنسبة لتوزيع دخل المهاجرين . ومعنى ذلك أن نسبة أكبر من المتوقع تقع ضمن فئات الدخل العالية . وبالنسبة لتوزيع دخل المهاجرين فهو قريب من التوزيع الطبيعي فنسبة كبيرة تصنف ضمن فئات الدخل المتوسطة ونسب أصغر ولكن شبه متقاربة تقع ضمن فئات الدخل العالية والمنخفضة ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة بمقارنة نسب فئات الدخل العليا والدنيا للمجموعتين . ففي حين تبلغ نسبة من يحصل على أقل من ٢٠٠٠ ريال شهريا ٣٦,٦٪ من المجموع لغير المهاجرين نجد أنها أقل من ثلث هذا الرقم (١١,٣٪) بالنسبة للمهاجرين . كذلك فإن نسبة من يحصل

شكل (٢) الهرم السكاني للمهاجرين وغير المهاجرين (أولياء أمور الأسر فقط)

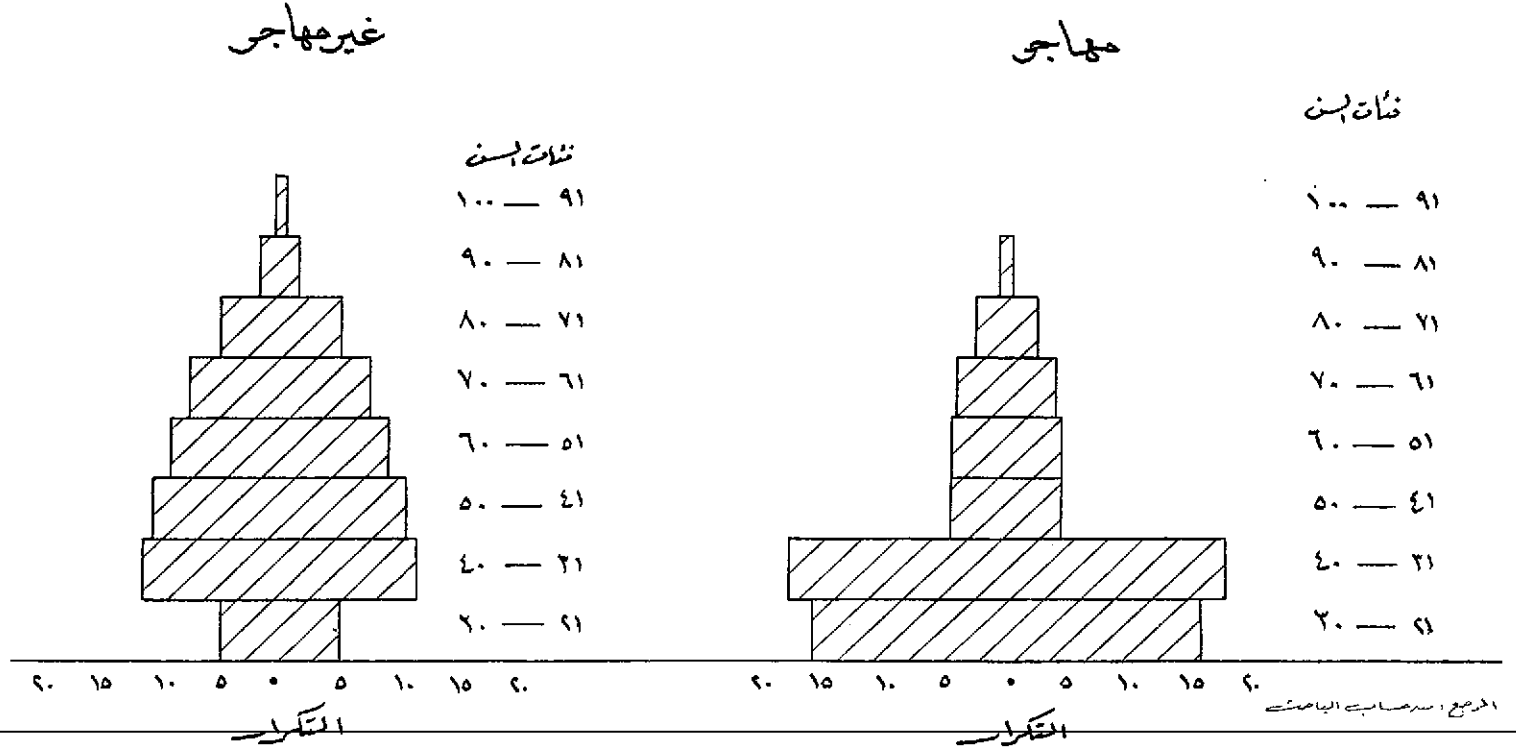

المرجع : حساب الباحث

شكل (٤) منحنى توزيع دخل المهاجرين وغير المهاجرين

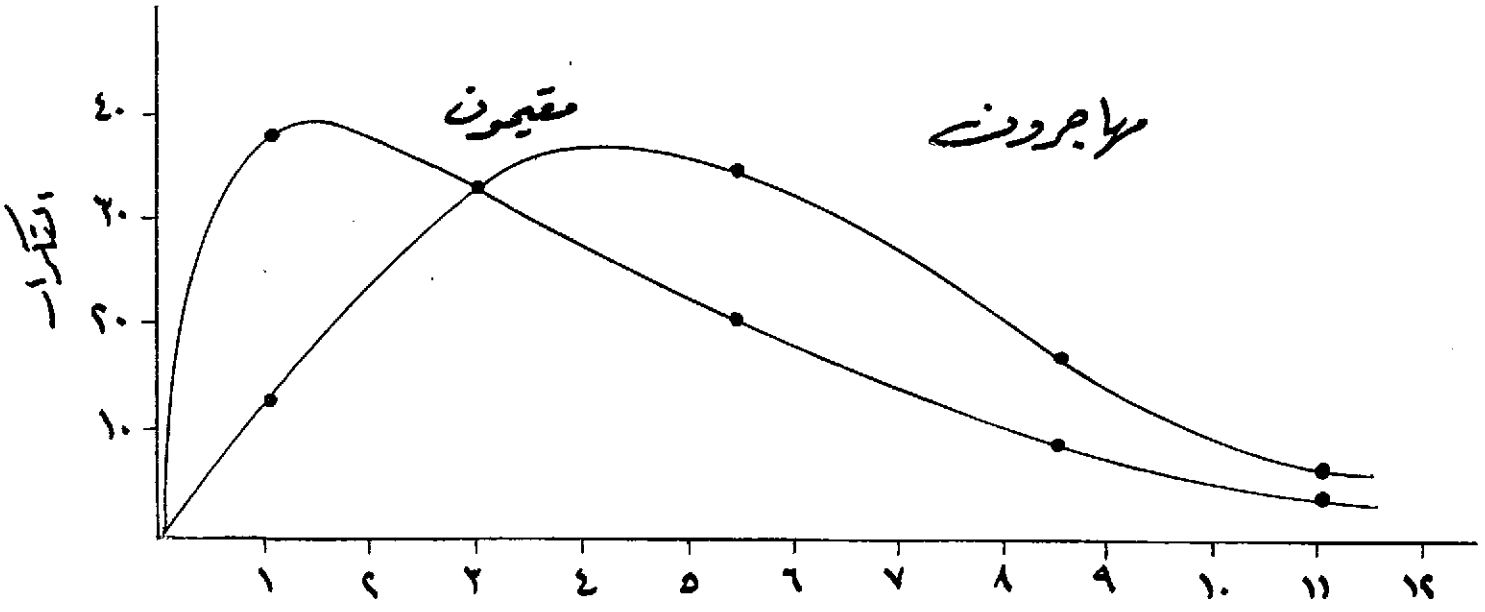

المرجع : من حساب الباحث

على ٧٠٠٠ ريال شهريا أو أكثر من غير المهاجرين هى ١٠,٦٪ أى أقل من نصف نظيرتها بالنسبة للمهاجرين والتى تبلغ ٢٢٪ .

إذا يمكن تلخيص هذا النقاش في نقطتين : الأولي أن متوسط دخل المهاجرين أعلى من متوسط دخل غير المهاجرين ، أما الثانية فهى أن توزيع فئات دخل المهاجرين يقترب من التوزيع الطبيعي الموصوف بوقوع نسب أعلى من السكان في فئات قريبة من المتوسط ونسب أقل في الفئات الأكثر تطرفا نحو الحد الأعلى والأدنى للدخل . أما توزيع دخل غير المهاجرين فيمتاز بميله نحو الفئات الدنيا أى حصول نسب أعلى من المتوقع من السكان على دخل منخفض . فإذا أضفنا إلى هذه النتائج النتائج السابقة حول السن وحجم الأسرة نلاحظ بجلاء تميز المهاجرين عن غيرهم وبالتالي يتوفر لدينا دليل على صحة فرضية الانتقائية في الهجرة على الأقل بالنسبة لمنطقة الدراسة .

٨ ـ المهنة وجهة العمل :

من دراستنا لأسباب هجرة سكان الريف في القرى التى اشتملت عليها العينة تبين لنا أهمية عامل البحث عن العمل في هذا المجال . وفي هذا القسم نحاول التعرف على أنواع المهن التى يمتهنها المهاجرون . كذلك فقد ضمنا الاستبانة التى وزعت سؤالا عن جهة العمل وما إذا كان خاصا أو حكوميا . وللمقارنة فقد سألنا المهاجر أيضا عن مهنته قبل مغادرة القرية . أيضا حصلنا على معلومات عن المهنة وجهة العمل بالنسبة لغير المهاجرين .

وبدراسة البيانات المستخلصة يتضح أن الغالبية العظمى من المهاجرين يعملون لحساب الحكومة . فمن أصل ١٧٣ رب أسرة يعمل ١٣٥ شخص أى ٧٨٪ في أجهزة الدولة والباقى وقدره ٣٨ رب أسرة (٢٢٪) يعمل لحسابه أو للقطاع الخاص . أما من لا يعمل بسبب كونه متقاعداً أو عاطلاً أو طالباً فهم ١٣ شخصاً . وتختلف النسب قليلا بالنسبة لسكان القرى الذين لم يهاجروا . فمن أصل ١٤٥ والى أسرة يعمل ٦٥ شخصاً أى ٤٤,٨٪ في أجهزة الدولة و ٨٠ شخصاً أى ٥٥,٢٪ يعمل لحسابه الخاص بينما يبلغ عدد من لا يعمل ١٦ شخصاً . ويتضح من هذه الأرقام أهمية الوظائف والأعمال الحكومية للسكان ليس فقط لسكان المدن وانما أيضا لسكان الريف . فالدولة توظف في أجهزتها المختلفة

٦٣٪ من مجموع اليد العاملة في قرى العيّنة سواء كانوا من مواطنيها أو انتقلوا منها للاستقرار في المدن .

وبدراسة توزيع العاملين على مجموعات المهن المختلفة (الجدول رقم ٨) نلاحظ تصدر الوظائف الإدارية والفنية للقائمة حيث يعمل ٣٦٪ من المهاجرين في هذه المجالات . ويأتى التعليم وبصورة اساسية التدريس في المرتبة الثانية إذ يعمل به ٢٠,٤٪ من المجموع . ويقول ٥,٩٪ من أولياء الأمور بأنهم « متسببون » أى يعملون في أعمال حرة متنوعة . بينما يعمل ٤,٨٪ في تجارة التجزئة . وبسؤال أولياء أمور الأسر عن مهنهم عندما كانوا في القرية تبين أن نسبة كبيرة منهم (٥٨,١٪) لم تكن تعمل ولعل عامل السن والدراسة يفسران هذه النتيجة . أما العاملون فيشتغلون بالزراعة (٣٠,٧٪) والرعي (٧٪) وبعض المهن الأخرى .

جـــدول رقـــم (٨)
توزيع المهاجرين وغير المهاجرين على المهن المختلفة

مجـــال المهنـــة	المهاجـــرون				غير المهاجرين	
	المهنة الحالية		المهنة في القرية			
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
وظائف إدارية وفنية	٦٧	٣٦,١	٢	١	٤٩	٣٠,٤
التعليم	٣٨	٢٠,٤	١	,٥	٢٠	١٢,٤
أعمال حرة متفرقة «متسبب»	١١	٥,٩	٣	١,٦	٦	٣,٧
تجارة تجزئة	٩	٤,٨	٢	١,١	٤	٢,٥
تجارة اغنـام	٣	١,٦	—	—	—	—
زراعـــه	١	,٥	٥٧	٣٠,٧	٥٨	٣٦
رعـى	—	—	١٣	٧	٦	٣,٧
مهن أخرى	٤٢	٢٢,٦	—	—	٢	١,٣
لا يعمـل	١٥	٨,١	١٠٨	٥٨,١	١٦	١٠
المجمـــوع	١٨٦	١٠٠	١٨٦	١٠٠	١٦١	١٠٠

● المرجع : الجدول من حساب الباحث .

وبمقارنة توزيع المهاجرين على المهن المختلفة مع توزيع غير المهاجرين نلاحظ من الجدول (٨) أن أهم مجالات العمل بالنسبة لغير المهاجرين ليست الأعمال والوظائف الإدارية والفنية بل الزراعة التى يعمل بها ٣٦٪ منهم . وتأتى الوظائف الإدارية والفنية في المرتبة الثانية إذ يعمل بها ٣٠,٤٪ من مجموع أولياء الأمور . ثم مجال التعليم الذى يعمل به ١٢,٤٪ فالرعى ٣,٧٪ فأعمال حرة ٣,٧٪ فتجارة التجزئة ٢,٥٪ ومن هذه الأرقام تتضح أهمية الأعمال المكتبية الإدارية والتعليمية إذ توظف مجتمعة أكبر نسبة من اليد العاملة في الريف متفوقة بذلك على الزراعة والرعى معا . هذه الحقيقة تدعو للاستغراب إذ يفترض في غالبية سكان الريف أن يعملوا في مهن مرتبطة بالزراعة والرعى والمجالات الانتاجية الأخرى أن وجدت وليس في أعمال إدارية ومكتبية تندرج تحت مجال الخدمات . وهذا يدل على ضعف الأنشطة الانتاجية في الريف وعدم قدرة الزراعة بالذات على توفير العمل لعدد أكبر من السكان . وتؤكد هذه الملاحظة ما أبديناه من رأى في بحث آخر عن تناقص أهمية الزراعة التقليدية كمصدر لرزق كثير من سكان الارياف وخصوصا في المناطق التى تعتمد على الأمطار والمياه الجوفية السطحية (انظر الثمالى ١٤١٠ هـ) .

٩ ـ صلة المهاجر بقريته :

لا تنقطع صلة المهاجر إلى المدينة بقريته بمجرد مغادرتها . فسكان هذه القرى تربطهم بقراهم علاقة تاريخية حيث نشأوا ونشأ آباؤهم وأجدادهم وحيث لا يزال يسكن بها اقاربهم واصدقاؤهم علاوة على ما لهم فيها من مصالح اقتصادية كالاراضى الزراعية . وقد وجدنا في فصول سابقة من البحث أن عدداً كبيرا ممن غادر القرية قد عاد ليسكن بها وأن البعض عبر عن رغبته في العودة إلى القرية . وفي هذا الجزء من البحث نحاول أن نتعرف على مدى ارتباط المهاجرين الذين لا يزالون يسكنون المدن بقراهم من خلال زيارتهم لها . ونعتقد أن عدد مرات زيارة القرية تعطى مؤشرا قويا على علاقة المهاجرين بقراهم .

فمن الأرقام المتوفرة لدينا نجد أنه في المتوسط يزور المهاجر قريته على الأقل مرة كل شهر . ويختلف المهاجرون من حيث عدد مرات زيارة قراهم من قرية إلى أخرى . فالبعض يزور قريته مرتين في الشهر في المتوسط كالمهاجرين من القرى

القريبة من مدينة الطائف كالمضحاة ووادي الفقيه ، والبعض يزورها كل ستة أشهر مرة كالمهاجرين من قرية الجبيل . ويبدو أن هناك عاملين مؤثرين في عدد مرات زيارة القرية ؛ الأول بعد المدينة التي انتقل اليها المهاجر عن قريته والثاني سنة مغادرة القرية . وفيما يلي دراسة لتأثير كل عامل على حده .

فبالنسبة لعامل بعد محطة الهجرة عن القرية يمكن التعرف عليه من الشكل رقم (٥) حيث وقعنا متوسط عدد مرات زيارة القرية لكل مدينة هجرة ضد بعد القرية عن مدينة الهجرة[٨] . وكما هو واضح من الشكل فإن هناك علاقة عكسية واضحة بين بعد مدينة الهجرة عن القرية ومتوسط عدد مرات زيارتها ، فكلما بعدت المدينة كلما قلّ عدد مرات زيارة المهاجر لقريته ، وكلما اقتربت كلما زاد عدد مرات زيارتها . فالمهاجرون الذين استقروا في مدينة الطائف ومكة مثلا يزورون قراهم بكثرة على عكس من استقر في مدن بعيدة كالدمام والرياض . وهذه النتيجة طبيعية وتوضح تأثير المسافة على مدى قدرة المهاجرين على الاحتفاظ بعلاقة قوية بقراهم ، وهو التأثير الذى أجبر كثيرا منهم على اختيار المدن القريبة من قراهم ليستقروا فيها كمكان للسكن والعمل[٩] .

أما تأثير سنة مغادرة القرية على متوسط عدد مرات زيارتها فيمكن التعرف عليه من الشكل رقم (٦) . فالشكل يوضح انه كلما قدم العهد بالمهاجر منذ أن غادر قريته كلما قل عدد مرات زيارتها ، وكلما كان حديث عهد بمغادرة القرية كلما زاد عدد مرات تردده عليها ، فالعلاقة هنا ايجابية بين هذين المتغيرين . وهذه النتيجة أيضا متوقعة فالمهاجر الجديد من المتوقع أن يحمل لموطنه الأصلى محبة قوية وتربطه بها علاقة وثيقة وقد يحتاج إلى العودة لها كلما كان ذلك ممكنا لوجود مصالح لا تزال قائمة في الوقت الذى لم يؤسس بعد بصورة مكتملة علاقاته الاجتماعية ومصالحه الاقتصادية في مدينة الهجرة . ومع مرور الوقت يقل ارتباطه بالقرية ويزداد بموطنه الجديد . غير اننا لا يمكن أن نستنبط من ذلك ـ على الأقل على ضوء المعلومات المتوفرة لنا ـ أن الوقت سيأتى عندما يقطع المهاجر علاقته بقريته . فنحن نتوقع أن هذه العلاقة ستضعف تدريجيا ولكنها قد لا تنتهى كلية .

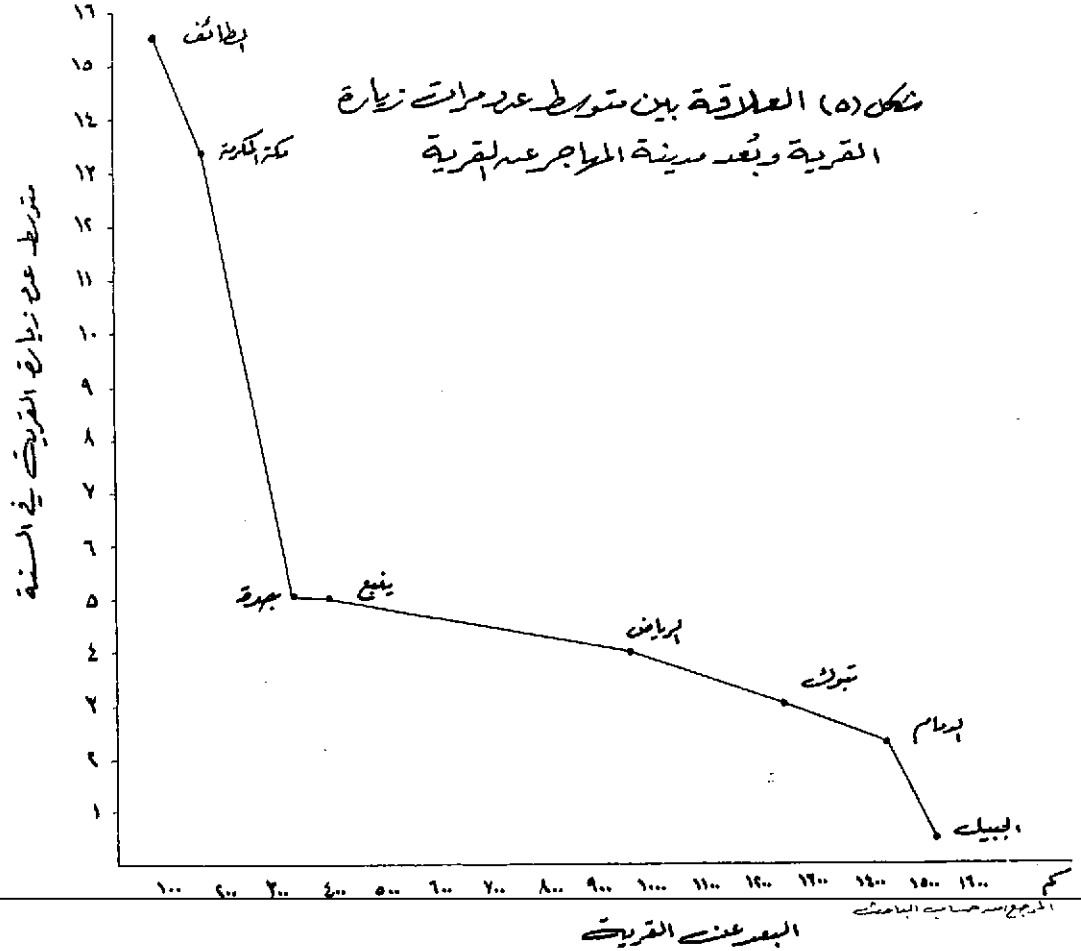
شكل (٥) العلاقة بين متوسط عدد مرات زيارة
القرية وبُعد مدينة المهاجر عن القرية
متوسط عدد زيارة القرية في السنة
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
الطائف
مكة المكرمة
جدة
ينبع
الرياض
تبوك
الدمام
البيك
١٠٠ كم
٢٠٠
٤٠٠
٥٠٠
٦٠٠
٧٠٠
٨٠٠
٩٠٠
١٠٠٠
١١٠٠
١٢٠٠
١٣٠٠
١٤٠٠
١٥٠٠
١٦٠٠
البعد عن القرية
المرجع مرجع حساب الباحث

شكل (٦) العلاقة بين سنة مغادرة القرية وعدد مرات زيارتها

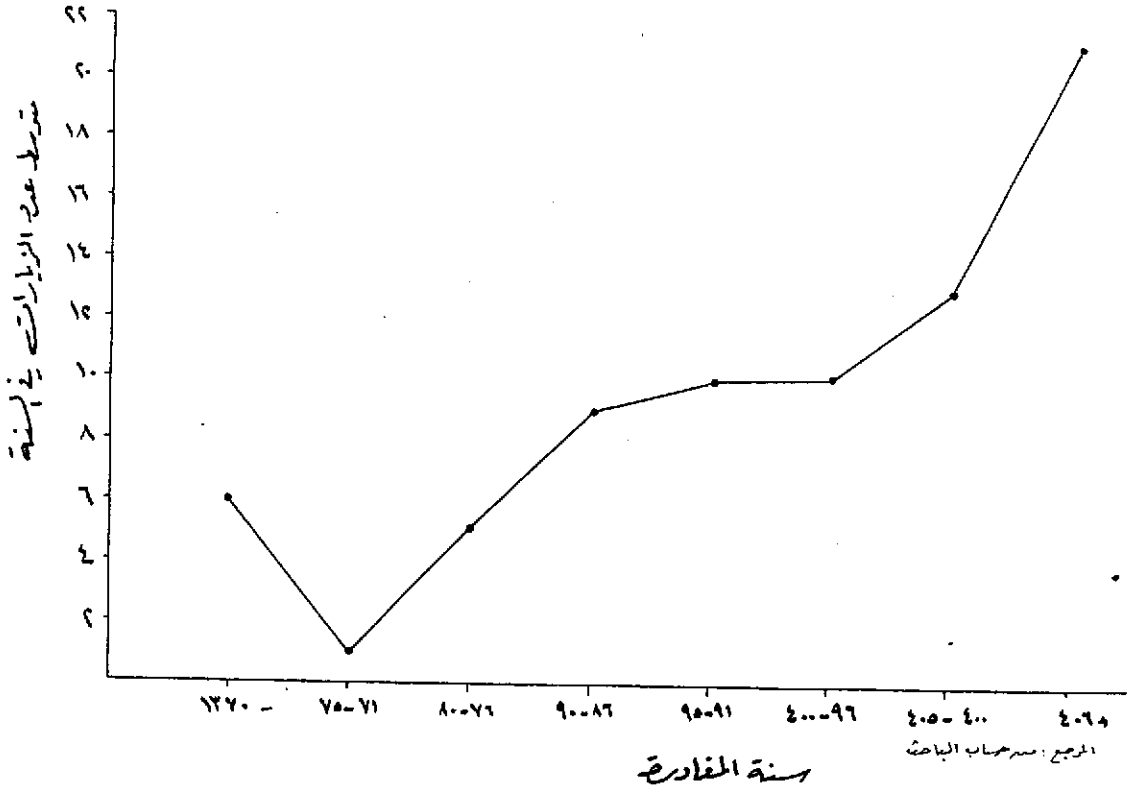

المرجع : من حساب الباحث

١٠ ـ ملخص النتائـــج :

قدمنا في هذا البحث وصفا تحليليا لعمليات الهجرة من الريف إلى المدن في منطقة الطائف . وقد تضمن الوصف عددا من المتغيرات ذات العلاقة بالمهاجرين وغير المهاجرين ممن لا يزال يسكن في القرية . واعتمدنا في هذه الدراسة على عينة من قرى المنطقة يبلغ عددها تسع قرى . ونود أن نذكر هنا أن الدراسة يمكن تطويرها في اتجاهين . الاتجاه الأول يتعلق بحجم العينة الذى ستؤدى زيادته إلى تحسين درجة الدقة في المؤشرات الاحصائية المستخرجة منها . أما الاتجاه الثاني فيتمثل في استخدام وسائل وطرق تحليلية أكثر تعقيدا لاختيار فرضيات والاجابة على أسئلة أكثر عمقا في هذا المجال . وبالطبع فإن ذلك يستلزم مزيدا من البيانات والاحصاءات البعض منها لا يمكن استخراجها من استبانات العينة . ونود أن نشير إلى أن تطوير الدراسة في هذين الاتجاهين لا يعنى وجود قصور فيها بل هو استكمال للبحث في هذا المجال المهم الذى يتسع لعدد كبير من الدراسات التي يمكن أن تتشعب موضوعيا ومكانيا .

وقد خلصنا من دراستنا هذه إلى تحديد مسار اتجاهات ومعدلات الهجرة الريفية في المنطقة . فخلال الاربعين السنة الماضية فقدت القرى أكثر من نصف سكانها . ويمكن القول أن عمليات الهجرة مرت بعدة مراحل خلال هذه السنوات . فمنذ منتصف الستينات الهجرية وحتى أوائل الثمانينات كان معدل الهجرة منخفضاً جدا . لكنه بدأ في التزايد المستمر من بداية الثمانينات ليصل إلى قمته في أوائل التسعينات بالنسبة للأسر ومنتصفها بالنسبة للأفراد . ومنذ بداية التسعينات حتى سنة ١٤١٠ هـ ومستوى هجرة الأسر ثابت تقريبا بمعدل أربع إلى خمس أسر سنويا بالنسبة للقرى التسع بينما بدأ معدل هجرة الأفراد ينخفض منذ منتصف التسعينات . فإذا أخذنا بيانات هجرة الأسر (وهى التى حافظت على معدلاتها خلال العشرين السنة الماضية) كمؤشر إلى معدلات الهجرة في المستقبل في منطقة الدراسة فإنه يمكن القول أن المنطقة ستفقد أكثر من ربع سكانها خلال العشر السنوات القادمة وحوالى النصف خلال عشرين سنة .

ومن دراستنا لأماكن استقرار المهاجرين وجدنا أن معظمهم قد اختار مدينة الطائف كمكان جديد للعيش . وتبلغ نسبة من استوطنها من أسر أكثر من ٨٥٪

من المجموع في حين اختارها ٥٣٪ من مجموع الأفراد . ومن المدن المهمة الأخرى مدينة جده والرياض ومكة المكرمة والدمام . ووجدنا أيضا أن ٨٢٪ من مجموع الأسر و ٤٤٪ من الأفراد لم يغيّروا أماكن هجرتهم الأولى في حين أن ١١٪ من الأسر و ٣٤٪ من الأفراد غيّروا أماكن استقرارهم مرة واحدة وغيره ٢٪ من الأسر و٧٪ من الأفراد مرتين . أما من غيّره ثلاث مرات فتبلغ نسبتهم ٤٪ من الأسر و١١٪ من الأفراد . وهؤلاء جميعا غيّروا أماكن سكنهم عن طريق الانتقال من مدينة إلى أخرى . أما من عاد ليستقر في القرية مرة أخرى وهى ظاهرة تسمى بالهجرة العائدة فيبلغ عددهم ٦١ أسرة . وهذا العدد يمثل ٣٨٪ من مجموع سكان القرى حاليا وحوالى ٣٠٪ من مجموع من هاجر من القرية من أسر وأفراد . ويجب الاعتراف هنا أن معرفتنا لظاهرة الهجرة العائدة تظل قاصرة وذلك بسبب عدم إيلائها اهتماماً كافيا عند تصميم الاستبانات .

ويعتبر عامل العمل أهم الأسباب التى تدعو إلى الهجرة إذ ذكر ٧٢٪ من المهاجرين أسرا وأفرادا أن العمل هو الذى دعاهم إلى ترك القرية والسكن في المدينة . ويأتى بعد العمل الدراسة التى دعت ٢٨٪ من الأفراد و١٧٪ من الأسر إلى مغادرة القرية . ثم عدم توفر بعض الخدمات العامة في القرى الذى شجع حوالى ١٠٪ من مجموع الأسر على الهجرة .

وتضمنت دراستنا أيضا الصفات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين ومقارنتهم بغير المهاجرين . وقد اسفرت الدراسة عن توفر أدلة على صحة فرضية الانتقائية في الهجرة . فالمهاجرون أصغر سنا من غير المهاجرين ، كما أن عدد أفراد أسرة المهاجر أصغر عدد من أفراد أسرة غير المهاجر . أما من الناحية الاقتصادية فتشير معلوماتنا إلى أن المهاجر أكثر دخلا من نظيره غير المهاجر وكذلك يمتاز توزيع الدخل لدى مجموعة المهاجرين بأنه عادى أى أن غالبيتهم يقعون ضمن فئات الدخل المتوسطة في حين أن توزيع الدخل لدى غير المهاجرين يميل إلى جهة فئات الدخل المنخفضة . ويعمل معظم المهاجرين (٧٨٪) في القطاع العام في حين أن أكثر من نصف غير المهاجرين (٥٥٪) يعملون في القطاع الخاص لحسابهم أو لحساب غيرهم . وتتصدر الوظائف الإدارية والفنية قائمة المجالات التى يعمل بها المهاجرون (٣٦٪) بينما يعمل مثل هذه النسبة من غير المهاجرين في الزراعة . ويأتى التعليم في المرتبة الثانية من حيث نسبة من يعمل به

من المهاجرين (٢٠٪) وغير المهاجرين (١٢٪) . وثمة عدد آخر من المهن المهمة التى يعمل بها المهاجرون مثل تجارة التجزئة وتجارة الاغنام والأعمال الحرة ، وغير المهاجرين مثل الرعي والأعمال الحرة وتجارة التجزئة . ونلاحظ من هذه الأرقام أن الدولة توظف معظم اليد العاملة كما أن الغالبية تعمل في مهن مكتبية حتى في القرى .

وأخـــيرا فإن الدراسة حاولت التعرف على علاقة المهاجر بقريته من خلال عدد مرات زيارتها في السنة . ويبلغ متوسط عدد مرات زيارة المهاجر لقريته مرة في الشهر . ويبدو أن عدد مرات زيارة المهاجر لقريته يتأثر بعاملين الأول هو بعد المدينة التى يسكن بها عن القرية والثاني هو سنة مغادرة القرية . فيزداد عدد مرات زيارة القرية كلما كانت محطة الهجرة قريبة ويقل كلما كانت بعيدة . كذلك فإن المهاجرين حديثى العهد بمغادرة القرية يكثرون من زيارتها ويقل عدد مرات الزيارة كلما قدم العهد بهم .

الهوامش والتعليقات

١ ـ يبلغ عدد القرى حسب احصاء السكان لسنة ١٣٩٤ هـ (٩٢٣) قرية . وحيث اننا استبعدنا بعض الاجزاء الشرقية والشمالية الشرقية لمنطقة امارة الطائف من منطقة الدراسة فإنه يقدر أن عدد القرى المتبقية حوالى ٩٠٠ قرية .

٢ ـ يجب التنويه هنا أن منطقة بنى مالك لم تمثل تمثيلا جيدا . وترجع الأسباب إلى عدم تمكنا من الحصول على عدد كاف من الباحثين ليتولوا عملية جمع المعلومات من تلك المنطقة الواقعة في اقصى جنوب شرق منطقة الدراسة . لمزيد من المعلومات حول عدد القرى في كل منطقة من هذه المناطق انظر الزامل (١٤٠٦ هـ) ص ١٩ .

٣ ـ المرجع : مستقاة من الزامل (١٤٠٦ هـ) ص ١٩ وكذلك ص ١١٠ ـ ١١٤ .

٤ ـ من بين ١٦١ أسرة تسكن القرى هناك ٢٦ أسرة ليست أصلا من هذه القرى بل هى نازحة اليها من قرى أخرى ويمكن اعتبار هذا العدد والذى يشكل ١٦,١٪ من مجموع الأسر ممثلا للهجرة من قرية لأخرى . ونتوقع أن تكون الأسر التى تركت قراها واستقرت في قرى أخرى قد أتت من قرى مجاورة ينتمى أفرادها إلى نفس القبيلة التى ينتمى اليها سكان القرية المهاجر اليها .

٥ ـ هناك سبب آخر محتمل وهو أن أرباب الأسر في القرية (وهم من كبار السن) يذكرون جميع أولادهم بما في ذلك الذين تزوجوا وكونوا أسرا مستقلة . لذا فإننا نميل إلى الأخذ باحصائية عدد الأسر كممثل لهجرة السكان بدلا من احصائية عدد أفراد الأسر وذلك لضعف احتمال حدوث اخطاء في عدد الأسر .

٦ ـ حسبت هذه النسبة بقسمة المتوسط السنوى على مجموع المهاجرين خلال جميع الفترات . لذا فالمقارنة هنا صالحة خلال الفترة التى غطتها الدراسة فقط .

٧ ـ نتيجة لخطأ كتابي لم ننتبه له لم تتضمن الاستبانات التي وزعت أسئلة عن المستوى التعليمي للمهاجرين ومن لم يهاجر .

٨ ـ بعد محطة الهجرة عن منطقة الدراسة تم حسابه عن طريق جمع بعد المدينة عن مدينة الطائف على بعد مدينة الطائف عن متوسط بعد القرى المختلفة والذى يبلغ ٧٥ كم .

٩ ـ تجدر الاشارة إلى أن هذه العلاقة قد انعكست أيضا بين بعد القرية عن مدينة الطائف ومتوسط عدد مرات زيارتها . فالقرى القريبة مثل وادى الفقيه والمضحاة وجرجة يتردد سكانها بكثرة على مدينة الطائف على عكس القرى البعيدة مثل معزى ، والجبيل وقها . ويبلغ متوسط عدد مرات زيارة مدينة الطائف بالنسبة لجميع القرى حوالى ثمانى مرات شهريا .

المراجـــــع

١ ـ أيوب ، محمد « هجرة البدو إلى المدن وأثرها في الانتاج الحيوانى والزراعى في المملكة العربية السعودية » **مجلة الرائد العربى** ، نوفمبر ١٩٦٢ م .

٢ ـ الثمالي ، محمد مصلح ، **التحضر والتركز السكاني في المملكة العربية السعودية وعلاقتهما بالتنمية الاقتصادية** ، بحث غير منشور ، ١٤١٠ هـ .

٣ ـ خليفة ، إبراهيم محمد ، **الآثار المترتبة على النزوح السكانى من الريف والبادية إلى المدينة** . بحث قدم إلى المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية المنعقد بالرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٦ هـ .

٤ ـ الزامل ، عبد الرحمن ، **منطقة الطائف دراسة في جغرافية السكان** ، مطابع الشريف ، ١٤٠٦ هـ .

٥ ـ السريانى ، محمد محمود ، **ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٠٢ ـ ١٩٨٨ م** ، بحث غير منشور ، ١٤١٠ هـ .

٦ ـ المسلم ، حمود سليمان وعبد الرحمن فوزان القريشى « الاستيطان والقواعد والأسس التى تحكم نمو وتكوين الهجر » بحث منشور في **بحوث المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية** ، الرياض ، مطابع الحرس الوطنى ، ١٤٠٦ هـ ، ص ٤٥٧ ـ ٤٨٤ .

٧ ـ الشامخ ، أحمد عبد الرحمن ، « استيطان البدو في اقليم الخرج بالمملكة العربية السعودية » **دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد ٣٤ السنة التاسعة ١٩٨٣ م .

8 — Al-Sheikh, A.A., **Residential mobility in Riyadh, Saudi Arabia,** Unpublished ph. D. dessertation, University of Michigan, 1981.

9 — AL-Thubaity, K., **Rural migration in Taif : their migration and residential mobility,** Unpublished ph.D. dessertation, Michgan State University, 1981.